

From Integration to Mutual Belonging

A Relational Framework for Analyzing Membership in Spain as a Migration Society

Dr. Abdallah LAASSIRI



* Mohammed V University

Rabat - Morocco

abdallah.laassiri@gmail.com

Date received: March 21, 2026

Date revised: June 20, 2026

Date accepted: Sep. 10, 2026

DOI: [10.5281/zenodo.23615129](https://doi.org/10.5281/zenodo.23615129)

ABSTRACT

This study examines the limits of integration as a framework for explaining membership in societies where migration has become structural. It proposes “mutual belonging” as a framework that shifts analysis from migrants’ adaptation to the relationships, rules, and institutions through which membership and recognition are produced. Spain serves as the analytical case, focusing on people of Moroccan origin and Muslims as partially overlapping categories, without assuming equivalence between national origin and religious belonging.

The study adopts conceptual analysis within a documentary case-study design, drawing on Spanish legislation, documents, and international scholarship. Evidence is differentiated according to its relevance to Moroccans, Muslims, their intersection, Arab-origin populations, and migrants or religious diversity, while the legal and political framework is treated as a separate level.

The study assesses the framework’s explanatory capacity rather than seeking empirical validation. “Mutual belonging” comprises five dimensions: equal recognition, meaningful participation, institutional justice, symbolic stability of membership, and societal transformability. The findings suggest that Spain can be described as a “transitional migration society,” where legal and policy frameworks have developed more clearly than institutional, social forms of belonging.

KEYWORDS

Integration; Mutual Belonging; Membership; Migration Society; Spain.

من الاندماج إلى الانتماء المتبادل إطار علائقي لتحليل العضوية في مجتمع الهجرة الإسباني

الدكتور عبد الله عسيري

* جامعة محمد الخامس ، الرباط - المغرب
abdallah.laassiri@gmail.com

الملخص

تروم هذه الدراسة فحص حدود مفهوم الاندماج في تفسير العضوية داخل المجتمعات التي أصبحت الهجرة جزءاً بنيوياً من تكوينها، وتقتح مفهوم "الانتماء المتبادل" إطاراً علائقياً ينقل وحدة التحليل من تكيف الفرد المهاجر إلى العلاقات والقواعد والمؤسسات التي تنتج العضوية والاعتراف. وتتخذ الدراسة الحالة الإسبانية مجالاً للتطبيق التحليلي، مع تركيز على ذوي الأصل المغربي والمسلمين بوصفهما وحدتين متداخلتين جزئياً، دون افتراض التطابق بين الأصل القومي والانتماء الديني.

وتعتمد الدراسة تحليلاً مفاهيمياً نقدياً ضمن تصميم دراسة حالة وثائقية تحليلية، بالاستناد إلى تشريعات ووثائق رسمية ومؤسسية إسبانية، إلى جانب دراسات عربية ودولية. كما تصنف الأدلة وفق فئات تميز بين المعطيات الخاصة بذوي الأصل المغربي، والمسلمين، والتقاطع بين الأصل المغربي والانتماء الإسلامي، فضلاً عن الأدلة السياقية والعامة المتعلقة بالمهاجرين والتنوع الديني، مع التعامل مع الإطار القانوني والسياسي بوصفه مستوى تحليلياً مستقلاً.

وتهدف الدراسة إلى فحص القدرة التفسيرية للإطار المقترح، لا إلى التحقق التجريبي النهائي منه. ويتكون "الانتماء المتبادل" من خمسة أبعاد: الاعتراف المتكافئ، والمشاركة المؤثرة، والعدالة المؤسسية، والاستقرار الرمزي للعضوية، وقابلية المجتمع للتحويل. وتخلص الدراسة إلى أن إسبانيا تتمتع ببنية قانونية وسياساتية متقدمة نسبياً، غير أن الأدلة لا تسمح بالدرجة نفسها بإثبات تكافؤ التنفيذ وعمق المشاركة والاستقرار الرمزي والتحول المجتمعي، بما يدعم توصيفها بأنها "مجتمع هجرة انتقالي".

الكلمات المفتاحية

الاندماج؛ الانتماء المتبادل؛ العضوية؛ مجتمع الهجرة؛ إسبانيا.

مقدمة¹

لم تعد الهجرة في إسبانيا ظاهرة هامشية يمكن تحليلها بوصفها حركة أفراد يلتحقون بمجتمع يفترض أنه مكتمل التكوين؛ فقد بلغ عدد سكان إسبانيا في 1 أبريل 2026 نحو 49.69 مليون نسمة، وبلغ عدد المولودين خارج إسبانيا 10.15 ملايين، في حين بلغ عدد حاملي الجنسيات الأجنبية نحو 7.35 ملايين. ويكشف الفارق بين الفئتين أثر عمليات اكتساب الجنسية الإسبانية، كما يبين أن تصنيف السكان وفق الجنسية وحدها لم يعد كافياً لفهم التحولات الديمغرافية والاجتماعية التي عرفتها البلاد.²

ويكتسب هذا الفارق دلالة إضافية بالنظر إلى أن 299,732 من المقيمين الأجانب اكتسبوا الجنسية الإسبانية خلال سنة 2025، والملاحظ أن الجنسية المغربية من أكثر الجنسيات الأصلية شيوعاً بين حالات الاكتساب، بواقع 42,114 حالة، كما كان 52,886 من الحاصلين على الجنسية مولودين في إسبانيا. ولا تقيس هذه المعطيات الانتماء

¹To cite this article:

LAASSIRI, Abdallah. "From Integration to Mutual Belonging: A Relational Framework for Analyzing Membership in Spain as a Migration Society *Ijtihad Journal for Islamic and Arabic Studies*, vol. 3, no. 6, Ijtihad Center for Studies and Training, Belgium, October 2026, pp. 31–74.

عسيري، عبد الله. "من الاندماج إلى الانتماء المتبادل: إطار علائقي لتحليل العضوية في مجتمع الهجرة الإسباني". *مجلة اجتهاد للدراسات الإسلامية والعربية*، مج. 3، ع. 6، مركز اجتهاد للدراسات والتكوين، بلجيكا، أكتوبر 2026، صص. 31-74.

© This research is published under the (CC BY-NC 4.0) license, which permits anyone to download, read, and use it for free, provided that the original author is credited, any modifications are indicated, and it is not used for commercial purposes.

¹ Instituto Nacional de Estadística, "Estadística Continua de Población (ECP). 1 de abril de 2026. Datos provisionales", Madrid, 7 de mayo de 2026.

² Instituto Nacional de Estadística, "Estadística de Adquisiciones de Nacionalidad Española de Residentes. Año 2025", Madrid, 28 de mayo de 2026.

الاجتماعي، لكنها، مقروءة مع الفارق بين بلد الميلاد والجنسية، تبين أن فئة "الأجنبي" لا تستوعب وحدها آثار الهجرة في البنية السكانية الإسبانية³.

ومن ثم، تعتمد الدراسة مفهوم "مجتمع الهجرة" بوصفه أقدر على تفسير هذه التحولات من الاكتفاء بمفهوم "مجتمع الاستقبال". فالمفهوم الثاني يقدم المجتمع بوصفه وعاء جاهزا يستقبل عناصر خارجية، أما الأول فيشير إلى مجتمع أصبحت الهجرة جزءا من بنيته السكانية واقتصاده ومدنه ومدارسه ومؤسساته وسردياته العامة. ولا يعني ذلك زوال الفروق القانونية بين الأجنبي والمواطن، بل يعني أن الهجرة لم تعد واقعة خارجية يمكن عزلها عن تعريف المجتمع لنفسه.

وتظهر الحاجة إلى هذا التحول المفاهيمي داخل التشريع الإسباني نفسه. فالمادة 2 مكررا من القانون الأساسي 2000/4 تجعل الاندماج الاجتماعي للمهاجرين من مبادئ سياسة الهجرة عبر سياسات عرضانية موجهة إلى عموم المواطنين، وتؤكد مبدأ عدم التمييز والمساواة في الحقوق والواجبات ضمن الحدود التي يقرها القانون. أما المادة 2 ثالثا فتدعو إلى الاندماج الكامل للأجانب في المجتمع الإسباني وإلى مشاركتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، في ظروف من المساواة في المعاملة، لكنها تستعمل في الوقت نفسه صيغة "الاندماج بين المهاجرين والمجتمع المستقبلي"، بما يبقي على المستوى المفاهيمي، التمايز بين طرف مطلوب منه الاندماج وطرف يقدم بوصفه المجتمع المستقبلي⁴.

ولا يعني هذا التوتر أن السياسة الإسبانية ظلت حبيسة نموذج أحادي؛ فقد انتقلت الخطط الرسمية تدريجيا إلى مفردات المواطنة والاندماج ومناهضة العنصرية وكرهية

⁴ España, Ley Orgánica 4/2000, de 11 de enero, sobre derechos y libertades de los extranjeros en España y su integración social, BOE, n.º 10, 12 de enero de 2000, arts. 2 bis y 2 ter.

الأجانب. ويمثل "الإطار الاستراتيجي للمواطنة والإدماج ومناهضة العنصرية وكرهية الأجانب 2023-2027" وثيقة برنامجية طوعية ومرنة، موجهة إلى إدارات الدولة والأقاليم والسلطات المحلية والمجتمع المدني، وتتضمن مجالات عمل وأهدافا ومؤشرات للمتابعة. غير أن طبيعتها البرنامجية لا تمنحها الدرجة نفسها من الإلزام التي تتمتع بها القواعد القانونية، كما يظل أثرها مرتبطا بالتنفيذ والتنسيق بين مستويات الحكم⁵.

وتتوزع الأدبيات السابقة ذات الصلة على ثلاثة اتجاهات متميزة ومتقاطعة، من دون أن تنتظم، في حدود الأدبيات المعتمدة في هذه الدراسة، داخل إطار تحليلي واحد يجمع مستويات العضوية القانونية والمؤسسية والاجتماعية والرمزية.

- يركز الاتجاه الأول على مجالات الاندماج وشروطه ونتائجه، ويربطه بالعمل والسكن والتعليم والصحة والحقوق والروابط الاجتماعية واللغة.

- وينقد الاتجاه الثاني افتراض أن المجتمع المستقبل يقف خارج عملية الاندماج بوصفه معيارا محايدا، مستندا إلى مفاهيم مثل القومية المنهجية، وإنتاج فئة "المهاجر"، والحدود الرمزية.

- أما الاتجاه الثالث فينقل النقاش إلى الانتماء والاعتراف والمواطنة والهويات المركبة، ويبين أن الحصول على الحقوق لا يضمن، في ذاته، الاعتراف المستقر بالعضوية في المجال العام⁶.

⁵ Ministerio de Inclusión, Seguridad Social y Migraciones, Marco Estratégico de Ciudadanía e Inclusión contra el Racismo y la Xenofobia (2023-2027), Madrid, 2023, 'Observatorio Español del Racismo y la Xenofobia, "Panel de indicadores de seguimiento del Marco Estratégico de Ciudadanía e Inclusión contra el Racismo y la Xenofobia", 24 de febrero de 2025.

⁶ Johanna M. Lems, "Los musulmanes y la esfera pública. Transformaciones en la España del siglo XXI", Revista Internacional de Sociología, 78, n.º 3, 2020, e165, DOI: 10.3989/ris.2020.78.3.20.001.

وفي هذا المستوى الأخير، ينبغي التمييز بين ثلاثة مستويات مترابطة ولكن غير متطابقة:

1. المواطنة تحيل أساساً إلى الوضع القانوني والسياسي وما يرتبط به من حقوق وواجبات.
 2. أما "الإسلام الأوروبي" فيحيل، في الاستعمال المعتمد هنا، إلى توطن الحضور الإسلامي وإعادة تشكل فكره ومؤسساته وفاعليته في تفاعلها مع السياقات الأوروبية.
 3. بينما يتعلق "الانتماء المتبادل" بجودة العضوية نفسها وبالعلاقات التي تجعل المواطنة والاختلاف قابليْن للعيش والممارسة والتأثير.
- ومن الأبحاث التي أغنت هذه الدراسة طرح الدكتور التجاني بولعوالي بشأن الانتقال من سياق الهجرة إلى سياق المواطنة، ومعالجة محمد حصاحص لمفهوم "الإسلام الأوروبي" في صلته بإعادة تشكل الحضور الإسلامي داخل السياق الأوروبي. ويكتسب مشروع ريكارد ثاباتا-باريرو حول البينثقافية (Interculturalism) أهمية خاصة في هذا السياق؛ إذ ينقل إدارة التنوع من مجرد الاعتراف بالتعدد إلى تنظيم شروط التفاعل والاتصال داخل المجال المشترك، مع إبراز المستوى المحلي والحكمة متعددة المستويات واستراتيجيات تعميم منظور التنوع. ويتقاطع هذا المنظور مع الانتماء المتبادل في رفض اختزال الاندماج في تكيف الفرد وفي جعل العلاقات والمؤسسات جزءاً من وحدة التحليل، غير أن الإطار المقترح هنا يجعل جودة العضوية نفسها مركز التحليل، ويربطها باستعمال الحقوق وأثر المشاركة والعدالة المؤسسية والاستقرار الرمزي للعضوية وقابلية المؤسسة للتحويل. غير أن بلوغ المواطنة القانونية أو التوطن المؤسسي لا يجيب وحده عن سؤال العضوية: هل يستطيع المواطن استعمال حقوقه في ظروف متكافئة؟

وهل تؤثر مشاركته في صنع القرار؟ وهل يستطيع إظهار اختلافه المشروع من دون أن تصبح عضويته محل تشكيك مستمر؟ وهل تستطيع المؤسسات نفسها التعلم والتحول؟⁷

وتتمثل الإضافة التي تسعى إليها الدراسة في وصل هذه المستويات من خلال مفهوم "الانتماء المتبادل". ولا تدعي الدراسة الجدة في العبارة ذاتها، التي سبق استعمالها في بعض الأدبيات الأوروبية المتعلقة بإدماج المهاجرين والانتماء، ولا في كل بعد منفرد من أبعادها؛ فالاعتراف والعدالة والمشاركة والانتماء مفاهيم راسخة في الأدبيات ذات الصلة. وإنما تكمن الإضافة في إعادة بناء هذه العناصر داخل إطار تحليلي وتقويمي متوسط المستوى يربطها في مسار واحد، ويصل كل بعد بطبقة مخصصة من الأدلة ودرجة محددة من قوة الاستنتاج. وبالمقارنة مع بناء McKowen وBorneman للانتماء المتبادل بوصفه منظورا لفهم إدماج المهاجرين وعلاقات الاختلاف في أوروبا، يحول الإطار المقترح هنا الفكرة إلى خمسة أسئلة تشغيلية مترابطة: الاعتراف المتكافئ، والمشاركة المؤثرة، والعدالة المؤسسية، والاستقرار الرمزي للعضوية، وقابلية المجتمع للتحويل. ومن ثم فالإضافة ليست إعادة ترتيب مفاهيم متجاورة، بل بناء علاقة استدلالية بينها تسمح

⁷ Tijani Boulaouali, "The Moroccan and Muslim Diaspora in Europe: Shifting from the Context of Migration to the Context of Citizenship", in: Abdelaziz El Bakkali and Tayeb Ghourdou, eds., *The Moroccan Diasporic and Transnational Experiences: Space, Media, and Narratives*, Cambridge Scholars Publishing, Newcastle upon Tyne, 2026, p. 22.

وانظر أيضا: محمد حصاص، «الإسلام الأوروبي: من الفهم إلى المفهوم»، أوراق نماء، ع 92، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2016، ص 1-3.

Ricard Zapata-Barrero, "Interculturalism in the Post-Multicultural Debate: A Defence", *Comparative Migration Studies*, 5, 2017, article 14, ؛ Ricard Zapata-Barrero and Fethi Mansouri, "A Multi-scale Approach to Interculturalism: From Globalised Politics to Localised Policy and Practice", *Journal of International Migration and Integration*, 23, 2022, pp. 775-795,

بتحديد موضع الفجوة بين الحق واستعماله، وبين المشاركة وأثرها، وبين التحول القانوني والتحول المؤسسي والاجتماعي.⁸

وتنطلق الدراسة من أن تحليل الاندماج لا ينبغي أن ينحصر في مقدار تعلم الفرد اللغة، أو دخوله سوق العمل، أو حصوله على الإقامة والجنسية، على أهمية هذه العناصر؛ بل ينبغي أن يمتد إلى العلاقات والمؤسسات التي تحدد من يعترف به عضوا كاملا في المجتمع، ومن يبقى مطالبا بإثبات أهليته للعضوية. وفي ضوء ذلك، تتحدد إشكالية الدراسة في السؤال المركزي الآتي: إلى أي حد تسمح البنية القانونية والسياساتية الوطنية في إسبانيا، عند فحصها في ضوء الأدلة المباشرة والسياقية والعامة المتاحة، بالانتقال من إدماج الأجانب في مجتمع يفترض اكتماله سلفا إلى بناء عضوية علائقية قائمة على الانتماء المتبادل؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية خمسة أسئلة: ما حدود نماذج الاندماج الأحادي وثنائي الاتجاه في تفسير العضوية داخل مجتمع الهجرة؟ وما الذي يضيفه إطار الانتماء المتبادل إلى تحليلات المواطنة وسياسات الانتماء والاعتراف؟ وكيف تتوزع المسؤوليات بين الأفراد والدولة والمؤسسات والمجتمع في بناء شروط العضوية؟ وما المسافة بين الاعتراف القانوني والممارسة المؤسسية والاجتماعية في الحالة الإسبانية؟ وما الذي تسمح الأدلة المباشرة المتعلقة بذوي الأصل المغربي والمسلمين وتقاطع الفئتين، مقارنة بالأدلة السياقية والعامة، باستنتاجه بشأن الأبعاد الخمسة للانتماء المتبادل؟

وتقوم الأطروحة المركزية على أن البنية القانونية والسياسية في إسبانيا شهدت تحولا معتبرا من تنظيم وجود الأجانب إلى بناء إطار يجمع بين الإدماج والمواطنة والمساواة

⁸ Kelly McKowen and John Borneman, eds., *Digesting Difference: Migrant Incorporation and Mutual Belonging in Europe*, Palgrave Macmillan, Cham, 2020

ومناهضة العنصرية والاعتراف بالتنوع الديني؛ غير أن مدى انعكاس هذا التحول على العضوية المؤسسية والاجتماعية والرمزية لا يمكن إثباته بالقوة نفسها، لأن قوة الاستنتاج تتفاوت بحسب طبيعة الدليل ودرجة مباشرته بالنسبة إلى الفئة والادعاء محل الفحص.

أولاً: التصميم المنهجي وحدود الدراسة

طبيعة الدراسة وتصميم الحالة

لا تسعى هذه الدراسة إلى قياس "مستوى اندماج" ذوي الأصل المغربي أو المسلمين، ولا إلى تمثيل جميع خبراتهم، بل إلى فحص افتراضات مفهوم الاندماج وإعادة بناء وحدة التحليل من الفرد إلى العلاقات والمؤسسات. واستخدمت الحالة الإسبانية لتشغيل الإطار المفاهيمي عبر مستويات القانون والسياسة والتنفيذ والخبرة الموثقة، لا لإثبات علاقة سببية عامة أو إجراء تعميم إحصائي⁹.

وحددت الحالة في إسبانيا، مع التركيز على الإطار الوطني خلال المدة الممتدة من صدور القانون الأساسي 2000/4 إلى 1 أغسطس 2026، والاستعانة بأدلة تنفيذية واجتماعية مختارة حين تسمح بفحص المسافة بين القاعدة القانونية والخبرة الفعلية. وتكتسب الحالة الإسبانية قيمتها التحليلية من اجتماع عدد من الخصائص ذات الصلة بسؤال الدراسة، من بينها التجنس، والاعتراف الديني، والحكم متعدد المستويات، والحضور المغربي والإسلامي، لا من افتراض أنها تمثل حالة نموذجية أو متوسطة لجميع الدول الأوروبية.

⁹ Xavier Coller, *Estudio de casos*, 2.^a ed., Centro de Investigaciones Sociológicas, Madrid, 2005, p 29–30

واشتقت الأبعاد الخمسة للانتماء المتبادل أساسا من الحوار النقدي مع أدبيات الاندماج والمواطنة والانتماء والاعتراف والحدود الاجتماعية. واستخدمت الحالة الإسبانية لتشغيل هذه الأبعاد، وفحص فائدتها التفسيرية، وضبط حدودها ومؤشراتها، لا بوصفها المادة التي استخرج منها النموذج ثم استعملت لإثبات صحته. ولذلك تعتمد الدراسة عبارتي "التطبيق التحليلي" و"فحص القدرة التفسيرية"، بدل التعامل مع الحالة الإسبانية بوصفها تحققًا تجريبيًا نهائيا للنموذج.

واستعملت لفظ "الاندماج" للدلالة على المفهوم التحليلي المقابل لمصطلح integración في أدبيات الهجرة، ولفظ "الإدماج" حين تحيل الدلالة إلى فعل المؤسسات أو إلى اللغة البرنامجية والسياسية المتعلقة بأدوات إدخال الأفراد والجماعات في مجالات الحقوق والخدمات والمشاركة. ومع أن الاستعمال الرسمي الإسباني قد يستخدم integración في الحالتين، فإن هذا التمييز العربي إجرائي داخل الدراسة.

المتن الوثائقي ومعايير الاختيار

يتكون المتن المرجعي من 36 مصدرا أساسيا: 15 تشريعا أو وثيقة رسمية ومؤسسية إسبانية، و21 دراسة أو كتابا علميا موزعة بين العربية والإسبانية وعدد محدود من المراجع الإنجليزية المؤسسية. وتشمل المجموعة الأولى قانون الأجانب ولائحته وتعديلهما، وقانون المساواة، واتفاق التعاون مع المسلمين، والإطار الاستراتيجي ومؤشراته، وإحصاءات السكان والتجنس، وتقارير الكراهية والتنوع الديني، وبعض الدراسات المؤسسية. أما المجموعة العلمية فتشمل أدبيات دراسة الحالة والاندماج والانتماء والمواطنة والإسلام في أوروبا، إلى جانب دراسات متخصصة في ذوي الأصل المغربي والمسلمين والذاكرة والتعليم والحضور المجتمعي في إسبانيا.

وقد جعلت من الأولويات في إدراج المصادر أربعة شروط:

1. صلتها المباشرة بإسبانيا أو بالإطار النظري للمقال؛
 2. وضوح وضعها القانوني أو تصميمها المنهجي وعينتها؛
 3. قدرتها على إسناد مستوى محدد من الاستدلال؛
 4. إمكان التحقق من بيانات المصدر الببليوغرافية وتتبع نسخته المعتمدة.
- واستبعدت المواد المكررة، والتغطيات الصحفية غير المسندة، والمواد التي لا تحدد نطاقها أو منهجها بوضوح، وكل استدلال يستنتج الانتماء الديني من الجنسية أو الأصل. واعتبرت المتن محققا للكفاية التحليلية عندما وفر أساسا قانونيا وسياسيا، وأدلة مباشرة على الوحدتين المضمنتين، وأدلة على التقاطع بين الأصل المغربي والانتماء الإسلامي، وأدلة سياقية وعامة تسمح بفحص حدود الانتقال بين مستويات الاستدلال، من دون ادعاء الإحاطة بكل الأدبيات الممكنة. والمتن قصدي غير احتمالي؛ فلا يدعي تمثيل جميع الأدبيات أو جميع خبرات الفئات المدروسة، وإنما بُني لتحقيق كفاية تحليلية مرتبطة بسؤال البحث وطبقات الأدلة.

نطاق الفئات وطبقات الأدلة

أميز في الدراسة بين الأجنبي، وهو من لا يحمل الجنسية الإسبانية؛ والشخص ذي الأصل المهاجر، وهو وصف اجتماعي قد يشمل الأجنبي والمتجنس والمولود في إسبانيا من أسرة مهاجرة؛ والمواطن الإسباني متعدد الأصول، الذي يتمتع بالجنسية لكنه قد يظل مصنفا اجتماعيا بأصل الأسرة أو الاسم أو الدين أو المظهر. كما أميز بين الأصل المغربي والأصل العربي والهوية الإسلامية؛ فهذه الفئات قد تتقاطع، لكنها لا تتطابق.

وتعاملت مع الإطار القانوني والسياساتي الوطني بوصفه مستوى تحليليًا مستقلا وموازيا، يحدد الحقوق والقواعد والتوجهات الرسمية، من دون استعماله بذاته لإثبات التنفيذ أو الخبرة الاجتماعية.

كما صنفت الأدلة الاجتماعية والتنفيذية وفق تدرج استدلالي إلى خمس فئات:

1. أدلة مباشرة تتعلق بذوي الأصل المغربي؛
 2. أدلة مباشرة تتعلق بالمسلمين؛
 3. أدلة تتناول التقاطع بين الأصل المغربي والانتماء الإسلامي؛
 4. أدلة سياقية تخص ذوي الأصل العربي؛
 5. أدلة عامة تتصل بالمهاجرين أو بالتنوع الديني.
- ولا ينتقل الاستنتاج من فئة أوسع إلى فئة أضيق من دون سند مباشر.
- واستعملت بيانات التجنس، حين يكون التصنيف إداريا، بصيغتها الدقيقة: "أشخاص كانت جنسيتهم الأصلية مغربية"، من دون تحويلها تلقائيا إلى ادعاء يتعلق بجميع "ذوي الأصل المغربي"¹⁰.
- ويمنع هذا الإجراء استخدام قوة الدليل لتعويض نقص الدليل المباشر المتعلق بالمغاربة أو المسلمين.

إجراءات التحليل وحدود الادعاء

اعتمدتُ في التحليل المقارنة والتحقق المتبادل بين أنواع الأدلة بدل بناء الحكم على مصدر منفرد¹¹. فالنص القانوني يحدد القاعدة ولا يثبت تطبيقها، والبيان الإحصائي

¹⁰ Instituto Nacional de Estadística, "Estadística de Adquisiciones de Nacionalidad Española de Residentes. Año 2025", Madrid, 28 de mayo de 2026

¹¹ Xavier Coller, *Estudio de casos*, 53.

يصف التوزيع ولا يفسر الخبرة، والدراسة النوعية تكشف الآلية ولا تسمح وحدها بالتعميم، والتقرير المؤسسي يعكس وظيفة الجهة المنتجة له وحدود البيانات التي يستند إليها. ويصاغ الحكم بدرجات تميز بين ما تثبته الوثيقة مباشرة، وما تشير إليه أدلة مباشرة محدودة، وما يقدمه المصدر السياقي أو العام.

ولا تقدم الدراسة مسحاً ميدانياً أصلياً، ولا تقيس التنفيذ في جميع الأقاليم والبلديات، ولا تجري مقارنة مباشرة بين إسبانيا ودول أوروبية أخرى. وتتعلق نتائجها بمنطق البنية القانونية والسياسية الوطنية، وبعرض الخبرات والفجوات التي تثبتها الأدلة المباشرة، وبالسياق الذي تقدمه الأدلة المتعلقة بذوي الأصل العربي أو الأدلة العامة. أما التفاوت بين مدريد وكتالونيا والأندلس وبلنسية وغيرها، فيظل موضوعاً لبحث تنفيذي مقارن مستقل.

ثانياً: من الاندماج إلى الانتماء المتبادل: إعادة بناء علائقية للعضوية

الاندماج: قيمته التحليلية وحدود مركزية الفرد

وسعت مقاربات الاندماج مجال تحليل العضوية، فلم تعد تقتصر على التكيف الثقافي، بل ربطته بالعمل والتعليم والسكن والصحة والحقوق والروابط الاجتماعية. وفي الحالة الإسبانية، نبه لورينزو كاشون إلى ضرورة الجمع بين إعادة التوزيع والاعتراف، وإلى أثر التنوع الترابي في سياسات الاندماج¹². غير أن توسيع مؤشرات الاندماج لا يغير وحدة التحليل تلقائياً؛ إذ قد تبقى هذه المؤشرات موجهة أساساً إلى قياس مقدار التغير الذي تحقق لدى "المهاجر".

¹² Lorenzo Cachón Rodríguez, "La integración de y con los inmigrantes en España", p 213

ويظهر هذا القصور حين يقاس تشغيل الأفراد من دون فحص التمييز في سوق العمل، أو تقاس الكفاية اللغوية من دون النظر في شروط سماع الصوت والتأثير، أو ينظر إلى الجنسية بوصفها نهاية لمسار العضوية. وقد انتقد شينكل هذا البناء المعرفي لأنه يفترض "المجتمع" مجالا مندمجا في ذاته، ثم يجعل المهاجر وأبناءه موضوعا دائما للقياس والإصلاح¹³. ولا يستلزم هذا النقد التخلي عن تحليل العمل والتعليم والسكن واللغة، وإنما إعادة صياغة السؤال من: لماذا لم يندمج المهاجر؟ إلى: ما العلاقات والسياسات والمؤسسات التي أتاحت المشاركة أو أعاقها؟

القومية المنهجية ونقد العضوية الطبيعية

يقوم جانب من دراسات الهجرة على افتراض تطابق الدولة القومية مع مجتمع طبيعي متجانس، وانتقال المهاجر من مجتمع إلى آخر. وقد وصف أندرياس ويمر ونينا غليك شيلر هذا الافتراض بـ "القومية المنهجية"، وبينوا أثره في جعل الدولة/الأمة/المجتمع إطارا طبيعيا للتحليل، وفي تشكيل دراسة الهجرة نفسها¹⁴.

غير أن المجتمع الإسباني نفسه متعدد الأقاليم واللغات والهويات، كما أن المواطن قد يكون مولودا في الخارج أو منحدرا من أسرة مهاجرة، وقد يجمع بين انتماءات محلية ووطنية ودينية وعابرة للحدود. ومن ثم، لا يصح التعامل مع غير المهاجر بوصفه عضوا "طبيعيا" لا يحتاج انتماؤه إلى تفسير، في مقابل إخضاع المهاجر أو من ينسب إلى الهجرة لاختبار متجدد للعضوية.

¹³ Willem Schinkel, "Against 'Immigrant Integration': For an End to Neocolonial Knowledge Production", *Comparative Migration Studies*, 6, 2018, article 31, DOI: 10.1186/s40878-018-0095-1.

¹⁴ Andreas Wimmer and Nina Glick Schiller, "Methodological Nationalism and Beyond: Nation-State Building, Migration and the Social Sciences", 301.

من الاندماج ثنائي الاتجاه إلى العلاقة العلائقية غير المتماثلة

يمثل وصف الاندماج بأنه عملية ثنائية الاتجاه تقدماً على النموذج الأحادي؛ لأنه يعترف بأن العملية لا تتوقف على جهود المهاجرين وحدهم، بل تتأثر كذلك ببنية المجتمع والمؤسسات. غير أن هذا الوصف يظل قاصراً إذا حافظ على الحد الفاصل بين "من يندمجون" و"من لا يُطلب منهم الاندماج". وقد بينت ليا كلارينبيك أن مجرد وصف الاندماج بأنه ثنائي الاتجاه لا يكفي لتجاوز أحادية الاتجاه ما دام هذا الحد قائماً¹⁵.

وتُميز كلارينبيك بين ثلاثة تصورات عامة لهذه الثنائية: أن يتأثر الداخلون بالاندماج الخارجين، وأن يؤثر الداخلون في اندماج الخارجين، وأن يندمج الطرفان بعضهما مع بعض. وترى أن التصور الثالث هو الأقدر على تأسيس فهم علائقي يجعل العلاقات وعمليات القوة جزءاً من وحدة التحليل¹⁶.

ولا يعني هذا التحول العلائقي تماثل القوى؛ فالدولة والمؤسسات والجماعات المهيمنة تمتلك قدرة أكبر على صياغة القواعد، وتوزيع الموارد، وتحديد ما يُقدّم اجتماعياً بوصفه طبيعياً أو وطنياً. ومن ثم، فالتبادل المقصود هنا تبادل في تكوين العلاقة، لا مساواة مفترضة بين مواقع القوة داخلها.

المسلمون في أوروبا: من سياق الهجرة إلى سياق المواطنة

يكتسب هذا التحول أهمية خاصة في دراسة المسلمين في أوروبا، إذ انتقل جانب معتبر من الحضور الإسلامي من أنماط الهجرة العمالية المؤقتة إلى الاستقرار والتجنس وتعاقب الأجيال وتطور المؤسسات. وفي هذا السياق، يبرز الدكتور التجاني بولعوالي الانتقال من

¹⁵ Lea M. Klarenbeek, "Reconceptualising 'Integration as a Two-Way Process'", *Migration Studies*, 9, no. 3, 2021 p 921, DOI: 10.1093/migration/mnz033.

¹⁶ Lea M. Klarenbeek, "Reconceptualising 'Integration as a Two-Way Process'", p 902

سياق الهجرة إلى سياق المواطنة في تحليل الشتات المغربي والإسلامي في أوروبا، بما ينقل الاهتمام من مجرد استقرار الوافد إلى موقع المواطن وفاعليته داخل المجال العام¹⁷. وتثبت بياناته الأكاديمية الرسمية صدور الدراسة سنة 2026 ضمن عمل جماعي عن التجربة المغربية العابرة للحدود، في الصفحات 22-44.

ويتقاطع ذلك مع النقاش العربي حول المواطنة و"الإسلام الأوروبي". فالانتقال من الحديث عن "الإسلام في أوروبا" إلى التفكير في "إسلام أوروبي" لا يستعمل هنا للدلالة على دين جديد منفصل عن المرجعية الإسلامية، وإنما للإشارة إلى توطن الحضور الإسلامي وإعادة تشكيل بعض أنماط فكره ومؤسساته وفاعليته في تفاعلها مع السياقات الأوروبية. وتفيد في هذا المستوى معالجة الدكتور بولعوالي للمواطنة، ومعالجة الدكتور محمد حصصا لمفهوم "الإسلام الأوروبي"¹⁸.

غير أن المواطنة و"الإسلام الأوروبي" لا يتطابقان مع الانتماء المتبادل. فالمواطنة تحدد أساسا الوضع القانوني والسياسي والحقوق المرتبطة به؛ و"الإسلام الأوروبي" يصف في الاستعمال المعتمد هنا، سياقات التوطن والتفاعل الفكري والمؤسسي؛ أما الانتماء المتبادل فيتجه إلى جودة العضوية والعلاقة: إمكان استعمال الحقوق، والتأثير في المجال المشترك، والحصول على الاعتراف المستقر، وقدرة المؤسسات نفسها على التفاعل والتحول.

¹⁷ Tijani Boulaouali, "The Moroccan and Muslim Diaspora in Europe: Shifting from the Context of Migration to the Context of Citizenship", p. 22.

¹⁸ انظر: الدكتور التجاني بولعوالي، "مسألة المواطنة بين الإسلام والغرب: مقاربة للجذور والمعنى والتماثلات"، دورية نماء لعلوم الوعي والدراسات الإنسانية، ع 12، 2023، الصفحات 41-56؛ الدكتور محمد حصصا، "الإسلام الأوروبي: من الفهم إلى المفهوم"، أوراق نماء، ع 92، مركز نماء للبحوث والدراسات، 2016، الصفحات 1-17.

ولا يعني اعتماد منظور داخلي للمسلمين إجراء تقويم عقدي أو فقهي للهوية الإسلامية، بل التعامل معهم بوصفهم فاعلين يعرفون خبراتهم ومؤسساتهم ومطالبهم من داخل المرجعية التي ينتسبون إليها، مع بقاء تلك التعريفات والمطالب خاضعة للتحليل النقدي وللقواعد الدستورية وحقوق الآخرين، شأنها في ذلك شأن سائر الادعاءات محل الدراسة. ومن الزاوية القيمية، يتيح هذا المنظور استحضار قيم ذات طابع كوني مشترك تتقاطع مع المرجعية الإسلامية، مثل الكرامة والعدل والتعارف واحترام الاختلاف المشروع، من غير تحويلها إلى معيار لقياس تدين الأفراد أو للحكم العقدي على المجال العام؛ وإنما بوصفها أفقا يوضح إمكان الجمع بين صون الخصوصية الدينية والمشاركة في بناء المجال المدني المشترك.

من المواطنة القانونية إلى الانتماء والاعتراف

تميز يوفال-ديفيس بين الانتماء في مستوياته الاجتماعية والوجدانية والقيمية، وبين "سياسات الانتماء" بوصفها مشروعات ترسم الحدود السياسية والاجتماعية بين من يُعدون داخل الجماعة ومن يوضعون خارجها. ولذلك لا يقتصر السؤال على امتلاك الحقوق أو الوضع القانوني، بل يمتد إلى شروط الاعتراف بالعضوية والانتماء إلى الجماعة السياسية¹⁹.

وبهذا يصبح الحصول على الجنسية شرطا قانونيا بالغ الأهمية للعضوية السياسية، لكنه لا يكفي وحده لتفسير خبرة التصنيف الاجتماعي، أو إمكان النفاذ المتكافئ إلى المؤسسات، أو الاستقرار الرمزي للعضوية. ومن هذه المسافة بين الوضع

¹⁹ Nira Yuval-Davis, "Belonging and the Politics of Belonging", *Patterns of Prejudice*, 40, no. 3, 2006, 197.

القانوني وجودة العضوية المعيشة يتحدد المجال النظري الذي يسعى مفهوم "الانتماء المتبادل" إلى تحليله.

الانتماء المتبادل: من العضوية الرسمية إلى العضوية العلانية

لا أدعي في هذه الدراسة ابتكار عبارة "الانتماء المتبادل": فقد سبق استعمالها في أعمال تناولت إدماج المهاجرين والانتماء في أوروبا²⁰. وتتمثل الإضافة المقترحة هنا في إعادة بناء المفهوم بوصفه إطاراً تحليلياً متوسط المستوى ينتظم حول خمسة أسئلة مترابطة: هل يوجد اعتراف متكافئ؟ وهل تتحول المشاركة إلى تأثير؟ وهل تنتج المؤسسات قواعد وإجراءات ونتائج عادلة؟ وهل تستقر شرعية العضوية في الخبرة اليومية؟ وهل تظهر المؤسسات والمجتمع قدرة على التعلم والتحول؟

ويُعرف الانتماء المتبادل في هذه الدراسة بأنه عملية علانية ومؤسسية ورمزية يشارك من خلالها أعضاء مجتمع الهجرة في بناء المجال المدني المشترك، على أساس الاعتراف المتكافئ بشرعية عضويتهم، وإتاحة المشاركة المؤثرة، وعدالة القواعد والإجراءات، والاستقرار الرمزي للعضوية، وقابلية المؤسسات والمجتمع لمراجعة شروط الانتماء في إطار الحقوق والقواعد الدستورية المشتركة.

وتقدم بعض الدراسات الإسبانية المتعلقة بالمواطنين المسلمين والمجال العام مادة مناسبة لفحص المسافة بين الاعتراف القانوني والعضوية المعيشة؛ إذ تبين إمكان الجمع بين المواطنة الإسبانية والتدين الإسلامي، كما تكشف استمرار عمليات إنتاج الغيرية التي

²⁰ Kelly McKowen and John Borneman, eds., *Digesting Difference: Migrant Incorporation and Mutual Belonging in Europe*, Palgrave Macmillan, Cham, 2020.

قد تجعل الحضور الإسلامي في المجال العام موضوعاً للتصنيف والمساءلة²¹. ويؤكد عنوان دراسة تيلث ديلغادو نفسها إمكان التوفيق بين "المواطنة الإسبانية" و"التدين الإسلامي"، بينما تتناول دراسة ليمس تحولات حضور المسلمين في المجال العام الإسباني. وتكشف دراسة المطالب المدنية للمسلمين في مدريد أن المشاركة تتصل كذلك بتكوين المطالب الجماعية وغير الجماعية وبقضايا الاعتراف وإعادة التوزيع ومواجهة التمييز²². ومن منظور الإطار المقترح في هذه الدراسة، يقتضي ذلك التمييز بين مجرد الحضور أو التمثيل وبين القدرة على تحويل المشاركة إلى أثر؛ ومن ثم يعامل مقدار التأثير الفعلي بوصفه مستوى مستقلاً من مستويات التحليل. وهذا التمييز الأخير استنتاج تحليلي للدراسة الحالية، لا ادعاء بأن دراسة ميخاريس وليمس قد قاست مباشرة مقدار التأثير في صنع القرار؛ فهي اعتمدت ست مجموعات نقاش لتحليل طبيعة مطالب المسلمين في مدريد واستعدادهم للمشاركة في مبادرات جماعية.

الأبعاد الخمسة ومفهوم الاستقرار الرمزي للعضوية

يتكون الإطار من خمسة أبعاد مترابطة: الاعتراف المتكافئ، والمشاركة المؤثرة، والعدالة المؤسسية، والاستقرار الرمزي للعضوية، وقابلية المجتمع للتحويل. ولا يقصد بهذه الأبعاد بناء مؤشر تجميعي واحد، ولا ترتيب الأفراد أو الجماعات بحسب مقدار

²¹ Virtudes Téllez Delgado, "Somos ciudadanos musulmanes españoles : posibilidades de conciliar la ciudadanía española y la religiosidad islámica", in Ángeles Ramírez, ed., La alteridad imaginada: el pánico moral y la construcción de lo musulmán en España y Francia, Bellaterra, Barcelona, 2014, p 219.

²² Laura Mijares Molina and Johanna Martine Lems, "Luchando contra la subalternidad: las reivindicaciones de la población musulmana en Madrid", Revista de Estudios Internacionales Mediterráneos, n.º 24, 2018, p109

اندماجهم، بل توزيع سؤال العضوية على مستويات قانونية ومؤسسية وتفاعلية ورمزية قابلة للفحص بأنواع مختلفة من الأدلة.

وأقترح في هذه الدراسة مفهوم "الاستقرار الرمزي للعضوية" بوصفه بناءً تحليليًا يدل على الاستقرار النسبي لشرعية العضوية والانتماء في المجال العام؛ بحيث لا يضطر الفرد، بصورة متكررة، إلى إخفاء اختلاف مشروع أو تقديم إثبات استثنائي للولاء أو الأهلية للعضوية، وأن يجد، عند تعرضه للتمييز أو الاستبعاد، مسارات مؤسسية قابلة للتنفيذ والحماية. ولا يحيل المصطلح هنا إلى الأمانة (securitization) في دراسات الأمن، ولا إلى "الأمن الأنطولوجي" بما يركز عليه من استمرارية الذات وشعورها بالأمان الوجودي، وإنما إلى مدى استقرار الاعتراف الاجتماعي والمؤسسي بشرعية العضوية في المجال العام والخبرة اليومية. ويظل المفهوم أداة تفسيرية مقترحة تحتاج إلى مزيد من التطوير والاختبار الإمبريقي المستقل.

ثالثاً: إسبانيا بوصفها حالة كاشفة تحليلياً لمجتمع الهجرة

منطق اختيار الحالة وقيمتها النظرية

لم يكن اختيار إسبانيا بوصفها نموذجاً ممثلاً لجميع المجتمعات الأوروبية، ولا باعتبارها استثناء غير قابل للمقارنة، وإنما بوصفها حالة كاشفة تحليلياً ذات قيمة نظرية تسمح بفحص المسافة بين الاندماج بوصفه سياسة موجهة إلى الأجانب، والمواطنة بوصفها وضعاً قانونياً وسياسياً، والانتماء بوصفه عضوية معيشة تتشكل عبر القانون والمؤسسات والمشاركة والاعتراف.

وتتبع القيمة التحليلية للحالة من اجتماع خصائص ذات صلة مباشرة بسؤال الدراسة: تحول ديمغرافي أصبحت معه الهجرة والاستقرار جزءاً من البنية السكانية؛

وتراكم عمليات اكتساب الجنسية؛ والموقع البارز للأشخاص الذين كانت جنسيتهم الأصلية مغربية ضمن هذه العمليات؛ والاعتراف القانوني المؤسسي بالإسلام منذ اتفاق التعاون لسنة 1992؛ إلى جانب نظام حكم متعدد المستويات تتوزع في ظله جوانب من التنفيذ بين الدولة والأقاليم والبلديات. ويجعل اجتماع هذه الخصائص إسبانيا حالة كاشفة للتفاوت بين النص القانوني والسياسة والتنفيذ والخبرة الموثقة، لا حالة نموذجية يقاس عليها سائر المجتمعات الأوروبية.²³

من مجتمع استقبال إلى مجتمع هجرة

لا تحتاج دلالة التحول الإسباني هنا إلى إعادة عرض الأرقام الديمغرافية الواردة في المقدمة بقدر حاجتها إلى بيان معناها التحليلي. فالفارق بين عدد المولودين خارج إسبانيا وعدد حاملي الجنسيات الأجنبية، مقروءاً مع استمرار عمليات اكتساب الجنسية، يبين أن فئة "الأجنبي" لم تعد كافية وحدها لفهم الآثار الاجتماعية للهجرة.²⁴ ويظهر ذلك بوضوح في حالة الأشخاص الذين كانت جنسيتهم الأصلية مغربية ثم اكتسبوا الجنسية الإسبانية؛ إذ لا يعود قانون الأجانب وحده إطاراً كافياً لتحليل موقعهم، مع إمكان استمرار تصنيف بعضهم اجتماعياً بالأصل أو الاسم أو الدين أو

²³ Instituto Nacional de Estadística, "Estadística Continua de Población. 1 de abril de 2026. Datos provisionales", 7 de mayo de 2026؛ Instituto Nacional de Estadística, "Estadística de Adquisiciones de Nacionalidad Española de Residentes. Año 2025", 28 de mayo de 2026؛ España, Ley 26/1992, de 10 de noviembre.

²⁴ Instituto Nacional de Estadística, "Estadística Continua de Población. 1 de abril de 2026. Datos provisionales"؛ Instituto Nacional de Estadística, "Estadística de Adquisiciones de Nacionalidad Española de Residentes. Año 2025".

المظهر. ولا يعني ذلك أن اكتساب الجنسية ينتج خبرة اجتماعية واحدة، وإنما يبين ضرورة الفصل بين الوضع القانوني وعمليات التصنيف الاجتماعي. ويقتضي ذلك التمييز بين الأجنبي، والشخص ذي الأصل المهاجر، والمواطن الإسباني متعدد الأصول. ولا يعني هذا التمييز أن الأصل ينتج خبرة واحدة أو هوية ثابتة، بل يمنع اختزال العضوية في الجنسية القانونية، كما يمنع اختزال المواطنة متعددة الأصول في تاريخ الهجرة.

من سياسة إدماج الأجانب إلى خطاب المواطنة والمساواة

شهد الإطار السياسي الإسباني منذ مطلع القرن الحادي والعشرين تحولا تدريجيا في مفرداته وأهدافه. فقد ارتبطت مراحل سابقة بصورة أوضح بإدماج المهاجرين، ثم تعزز حضور مفاهيم المواطنة والاعتراف وإدارة التنوع ومناهضة العنصرية والتمييز ضمن الخطط والاستراتيجيات الوطنية. وقد نبه كاشون إلى أهمية الجمع بين إعادة التوزيع والاعتراف، وإلى أثر البعد الترابي في بناء سياسات الاندماج الإسبانية²⁵.

ويتجسد هذا التحول في الإطار الاستراتيجي للمواطنة والإدماج ومناهضة العنصرية وكراهية الأجانب 2023-2027. ولا يمثل هذا الإطار قاعدة قانونية ملزمة بالدرجة نفسها التي تتمتع بها التشريعات، وإنما وثيقة برنامجية موجهة إلى مستويات الإدارة المختلفة والمجتمع المدني. وتكمن أهميته التحليلية في اللغة التي يصوغ بها غاية السياسة،

²⁵ Lorenzo Cachón Rodríguez, "La integración de y con los inmigrantes en España", p 213-214, Ministerio de Inclusión, Seguridad Social y Migraciones, *Marco Estratégico de Ciudadanía e Inclusión contra el Racismo y la Xenofobia (2023-2027)*.

وفي انتقالها نحو بناء مجتمع أكثر شمولاً وعدلاً ومناهضة العنصرية، مع ضرورة التمييز بين تحول النموذج المعلن ودرجة ترجمته المؤسسية والتنفيذية²⁶.

أين تنتج العضوية عملياً؟

تتميز الحالة الإسبانية بأن سياسات الهجرة والإدماج لا تتحول إلى ممارسة داخل مستوى إداري واحد. فالإطار القانوني يحدد القواعد الأساسية للهجرة والإقامة والحقوق، في حين يجعل قانون الأجانب التعاون والتنسيق بين الإدارة العامة للدولة والأقاليم والسلطات المحلية جزءاً من سياسات الإدماج. وتلتقي هذه البنية مع توزيع أوسع للاختصاصات يؤثر في مجالات مثل التعليم والسكن والخدمات الاجتماعية والتخطيط الحضري وبعض جوانب إدارة التنوع الديني.²⁷

وتكتسب هذه الخاصية أهمية مركزية؛ لأن العضوية لا تُعاش في النص القانوني المجرد، وإنما في المدرسة والبلدية ومكتب الخدمات وسوق العمل والحي ومكان العبادة. ولذلك قد يكون الحق وطني المصدر، بينما تتأثر شروط استعماله بممارسات إقليمية ومحلية متفاوتة. ولا تقصد الدراسة بناء مقارنة شاملة بين جميع الأقاليم الإسبانية، بل تتعامل مع تعدد مستويات الحكم بوصفه خاصية في تصميم الحالة وقيداً ينبغي مراعاته عند تفسير النتائج وتعميمها.

قانون الأجانب "الاندماج": بين التمكين واختبار الفرد

يقدم القانون الأساسي 4/2000 مثلاً واضحاً على التوتر الذي يجعل الحالة الإسبانية مناسبة لفحص الإطار النظري. فهو، من جهة، يجعل الإدماج جزءاً من

²⁶ المرجع السابق.

²⁷ España, Ley Orgánica 4/2000, de 11 de enero, arts. 2 bis y 2 ter.

السياسة العامة ويربطه بالمساواة والمشاركة؛ ومن جهة أخرى، يحتفظ بصياغة تميز بين "المهاجرين" و"المجتمع المستقبل"، كما يضع تعلم اللغات الرسمية ومعرفة القيم الدستورية والوصول إلى العمل ضمن العناصر المرتبطة بسياسات الاندماج²⁸. ويظهر التركيز على جهد الفرد بصورة أوضح في بعض الإجراءات المنظمة بموجب لائحة قانون الأجانب، حيث تستعمل تقارير الاندماج الاجتماعي لإثبات عناصر ذات صلة بالاندماج في الحالات التي يحددها التنظيم، في ضوء المرسوم الملكي 2024/1155 والتعديلات اللاحقة ذات الصلة²⁹. ولا تمثل اللغة أو التكوين أو العمل مشكلة في ذاتها؛ وإنما يصبح السؤال علائقيا عندما يكون جهد الفرد موضوعا صريحا للتقويم، في حين لا تقاس بالوضوح نفسه قدرة المؤسسات على إتاحة شروط الوصول إلى البرامج والحقوق والموارد بصورة متكافئة.

قانون المساواة: من فحص السلوك الفردي إلى أثر المؤسسة

يمثل القانون 2022/15 طبقة مختلفة من البنية القانونية؛ لأنه لا ينظم وضع الأجنبي ابتداءً، وإنما ينشئ إطاراً عاماً للمساواة في المعاملة وعدم التمييز، ويتناول صوراً من بينها التمييز المباشر وغير المباشر والمتعدد والمتقاطع، ويمتد نطاق الحماية إلى مجالات من بينها العمل والتعليم والصحة والسكن والوصول إلى السلع والخدمات³⁰. وتبرز أهميته بالنسبة إلى إطار الانتماء المتبادل في أنه يتيح الانتقال من فحص السلوك التمييزي المباشر وحده إلى فحص القواعد والممارسات التي قد تبدو محايدة،

²⁸ España, Ley Orgánica 4/2000, de 11 de enero, arts. 2 bis y 2 ter.

²⁹ España, Real Decreto 1155/2024, de 19 de noviembre؛ España, Real Decreto 316/2026, de 14 de abril.

³⁰ España, Ley 15/2022, de 12 de julio, integral para la igualdad de trato y la no discriminación, arts. 2, 3 y 6 و cap. II del título I.

لكنها تنتج آثارًا غير متكافئة. ومن ثم، يصبح تحليل الأثر المؤسسي مكملًا لتحليل النص والقاعدة القانونية.

الاعتراف المؤسسي بالإسلام: من دين الهجرة إلى دين المواطنة

أقر القانون 1992/26 اتفاق التعاون بين الدولة واللجنة الإسلامية في إسبانيا، ونظم مجالات متعددة من ممارسة الحياة الدينية، تشمل أماكن العبادة والرعاية الدينية والزواج والتعليم الديني والأعياد وغيرها من الجوانب المرتبطة بممارسة الشعائر والحقوق الدينية. وتكتسب ديباجة الاتفاق دلالة خاصة بالنسبة إلى موضوع الدراسة؛ فهي لا تقدم الإسلام بوصفه مجرد دين وافد ارتبط بالهجرة الحديثة، بل تصفه بأنه ذو تقليد تاريخي ممتد في إسبانيا، كما تستعمل صيغًا من قبيل "المسلمين الإسبان" و"المواطنين ذوي الديانة الإسلامية"³¹.

وتساعد دراسة مسار مؤسسة الإسلام في إسبانيا على وضع هذا الاعتراف ضمن سياق تاريخي أطول من موجات الهجرة المعاصرة. ومن ثم، لا يبدأ سؤال العضوية في الحالة الإسبانية من غياب الاعتراف القانوني بالإسلام، وإنما من المسافة بين وجود هذا الاعتراف ودرجة تحوله إلى إمكان فعلي ومستقر لممارسة الحقوق.

ويقتضي فحص هذه المسافة التمييز بين مستوى معياري يتمثل في وجود الحق، ومستوى تنظيمي يتعلق بتحويل النص إلى إجراءات ومسؤوليات وموارد، ومستوى عملي توزيعي يظهر في إمكان استعمال الحقوق في مجالات مثل التعليم وأماكن العبادة والمقابر

³¹ España, Ley 26/1992, de 10 de noviembre, por la que se aprueba el Acuerdo de Cooperación del Estado con la Comisión Islámica de España, preámbulo y arts. 2, 8, 9, 10, 12 y 13؛ Sol Tarrés and Javier Rosón, "¿Musulmanes o inmigrantes? La institucionalización del islam en España (1860–1992)", *Revista CIDOB d'Afers Internacionals*, n.º 115, 2017, 165,

والخدمات. وتوفر الدراسات المؤسسية الإسبانية المتعلقة بـأماكن العبادة والتعليم الديني والمقابر الإسلامية مادة لفحص بعض جوانب هذه المسافة، من دون أن تسمح وحدها بتعميم الحكم على مجموع المسلمين في إسبانيا³².

رابعاً: طبقات الأدلة في التركيز المغربي والإسلامي المضمّن

حين نوظف المادة المتعلقة بذوي الأصل المغربي والمسلمين، فليس المقصود جعلها أمثلة توضيحية ملحقمة بتحليل البنية الإسبانية، وإنما التعامل معها بوصفها تطبيقاً مضمناً لإطار الانتماء المتبادل، يتيح فحص قدرته على التمييز بين العضوية القانونية والخبرة المؤسسية والاجتماعية والرمزية. ونظراً إلى اختلاف تعريف الفئات في المصادر، يظل الاستدلال مقيداً بمدى مطابقة الدليل للفئة والادعاء محل الفحص؛ فالأصل المغربي لا يساوي الانتماء الإسلامي، والأصل العربي أوسع من الأصل المغربي، وفئة المهاجرين تضم جماعات متعددة. ولذلك لا تنتقل نتائج الفئة الأوسع تلقائياً إلى الفئة الضيقة.

أشخاص كانت جنسيتهم الأصلية مغربية وذوو الأصل المغربي

كانت الجنسية المغربية أكثر الجنسيات الأصلية شيوعاً بين من اكتسبوا الجنسية الإسبانية خلال سنة 2025³³. ويثبت هذا الدليل وجود فئة انتقلت قانونياً من مركز

³² Adoración Castro Jover and Maite Uriarte Ricote, *La situación urbanística de los lugares de culto*, Fundación Pluralismo y Convivencia, Madrid, 2021؛ José Daniel Pelayo Olmedo, coord., *Conviv@ula: ¿Preparados para lo diverso? Escuela, factor religioso y gestión de la diversidad*, Fundación Pluralismo y Convivencia, Madrid, 2022؛ Óscar Salguero, "Cementerios musulmanes y derecho a la ciudad: necesidades y demandas de las comunidades musulmanas en España", *Revista del Museo de Antropología*, 16, n.º 3, 2023, 323.

³³ Instituto Nacional de Estadística, "Estadística de Adquisiciones de Nacionalidad Española de Residentes. Año 2025

الأجنبي إلى مركز المواطن، لكنه لا يثبت هويتها الدينية، ولا مستوى قبولها الاجتماعي، ولا كيفية تعريف أفرادها لأنفسهم اجتماعيا بوصفهم ذوي أصل مغربي. وتضيف الدراسات المتعلقة بالتمثيلات التاريخية والاجتماعية للمغاربة مستوى مختلفا من الأدلة؛ إذ تبين أن صور المغربي والعربي والمسلم في إسبانيا تفاعلت تاريخيا مع تمثيلات "المورو" ومع سياقات سياسية واستعمارية متغيرة. ولا يعني ذلك تفسير العلاقات المعاصرة بوصفها استمرارا مباشرا للماضي، وإنما يسمح بفحص بعض الطرق التي يمكن أن تسهم بها الذاكرة والتمثيلات التاريخية في إنتاج الحدود الرمزية في الحاضر³⁴.

المسلمون في إسبانيا: الهويات المركبة وشرعية الانتماء

تتطلب دراسة المسلمين الاعتماد على مصادر تعرف موضوعها على أساس ديني صريح، لا على أساس الجنسية أو الأصل وحدهما. وتوفر الدراسات المتعلقة بالمواطنين المسلمين والمجال العام أدلة على إمكان الجمع بين المواطنة الإسبانية والانتماء الإسلامي، كما تكشف بعض عمليات إنتاج الغيرية أو إعادة تصنيف المسلم في المجال العام على نحو قد يجعل شرعية عضويته موضع مساءلة³⁵.

ولا تمثل هذه الدراسات جميع المسلمين في إسبانيا، ولا تسمح باشتقاق توزيع إحصائي وطني لأنماط الهوية أو خبرات الاعتراف؛ ولذلك تستخدم للكشف عن الآليات والخبرات الممكنة، لا لتقدير مدى انتشارها على المستوى الوطني.

³⁴ Eloy Martín Corrales, "Maurofobia/islamofobia y maurofilia/islamofilia en la España del siglo XXI", *Revista CIDOB d'Afers Internacionals*, n.os 66-67, 2004, p 39.

³⁵ Virtudes Téllez Delgado, "Somos 'ciudadanos musulmanes españoles': posibilidades de conciliar la ciudadanía española y la religiosidad islámica", Johanna M. Lems, ص 242-219, "Los musulmanes y la esfera pública. Transformaciones en la España del siglo XXI", e165.

التقاطع المغربي-الإسلامي: المؤسسات التعليمية والدينية

تمثل الدراسات التي تجمع صراحة بين السياق المغربي والممارسة أو المؤسسة الإسلامية أقوى الأدلة المتاحة على التقاطع الذي يهم الدراسة. وتبرز في هذا المستوى دراسة التعليم المجتمعي للعربية والتربية الإسلامية في الشتات المغربي؛ لأنها تجعل الانتماء إلى الشتات المغربي والممارسة التعليمية الإسلامية جزءاً صريحاً من موضوع البحث³⁶.

وتبين هذه الدراسة، داخل الحالات التي تناولتها، أن مؤسسات التعليم المجتمعي تؤدي وظائف تتصل بحفظ اللغة والمرجعية الدينية والتنشئة والتفاوض حول الهوية وبناء الروابط الاجتماعية، كما تتفاوت علاقاتها بالمدرسة والحي والسلطات المحلية. وتسمح هذه النتائج بالقول إن المحافظة على اللغة والتربية الإسلامية لا تستلزم في ذاتها الانغلاق عن المجتمع المحيط، وأن وظيفة المؤسسة تتصل كذلك بنوعية شبكاتها وعلاقاتها. لكنها لا تسمح بتعميم النتيجة على جميع مؤسسات التعليم الإسلامي المغربي في إسبانيا.

خامساً: فحص القدرة التفسيرية لأبعاد الانتماء المتبادل

لا يقصد فحص الأبعاد الخمسة إصدار حكم ثنائي من قبيل "تحقق/لم يتحقق" الانتماء المتبادل في إسبانيا، ولا تحويل الإطار إلى مؤشر عددي مركب، وإنما تحديد ما تسمح به المادة القانونية والسياسية من أحكام متفاوتة القوة بشأن كل بعد. وتعتبر قوة

³⁶ Roser Girós Calpe et al., "La enseñanza comunitaria del árabe y la educación islámica en la diáspora marroquí: prácticas urbanas cotidianas e inclusión", p 1-2, DOI: 10.14422/mig.21992.012.

الحكم عن مقدار ما تسنده الأدلة المعتمدة في الدراسة، لا عن ترتيب إسبانيا أو مقارنتها بدول أخرى.

الاعتراف المتكافئ: قوة القاعدة وحدود الحكم الاجتماعي

ينطلق فحص الاعتراف المتكافئ من التمييز بين شرعية العضوية القانونية واستقرار الاعتراف بها في التنفيذ والخبرة الاجتماعية. وتوفر الحالة الإسبانية أساساً قانونياً وسياسياً قوياً نسبياً للمساواة وعدم التمييز والاعتراف المؤسسي بالإسلام، كما تبين بيانات اكتساب الجنسية اتساع فئة من الأشخاص الذين كانت جنسيتهم الأصلية مغربية ولم تعد خاضعة قانونياً لمركز الأجنبي.

غير أن قوة القاعدة القانونية لا تسمح بالحكم بالقوة نفسها على تكافؤ الاعتراف في الممارسة والخبرة الاجتماعية. فالدراسات المتعلقة بتمثيلات المغاربة وبالمواطنين المسلمين تكشف آليات لإنتاج الغيرية أو العضوية المشروطة، لكنها لا تقيس انتشارها وطنياً. ولذلك يقتصر الحكم على وجود أساس قانوني قوي للاعتراف والمساواة، مع بقاء مدى تكافؤ الاعتراف التنفيذي والاجتماعي غير محسوم بالقوة نفسها.

المشاركة المؤثرة: من وجود القناة إلى قياس الأثر

إن وجود جمعيات أو ممثلين في المجال العام لا يعني بالضرورة وجود مشاركة مؤثرة؛ فالمعيار هو إمكان الانتقال من التعبير عن المطالب إلى التأثير في تعريف المشكلات والأولويات والقرارات.

وتوفر الدراسات المتعلقة بالمطالب المدنية للمسلمين والجماعات الإسلامية بوصفها جماعات مصالح دينية أدلة على التنظيم والمطالبة والتفاوض والفاعلية المؤسسية.

فدراسة ميخاريس "Laura Mijares" وليمس "Johanna Martine Lems" اعتمدت على ست مجموعات نقاش لتحليل طبيعة مطالب المسلمين في مدريد واستعدادهم للمشاركة، بينما حللت دراسة ميدينا وبيننا-راموس حالتين محليتين في غرناطة، وأظهرت أن استمرار الضغط يمكن أن يفضي إلى تحقيق بعض المطالب كلياً أو جزئياً، مع بقاء قدرة هذه الجماعات على التأثير العالي محدودة³⁷.

فرغم وجود هذه الأدلة فإنها لا تسمح بقياس مقدار انتقال المشاركة إلى تأثير فعلي في القرار العام على المستوى الوطني؛ فوجود جمعية أو قناة تشاورية لا يثبت في ذاته أن مطالبها تغير القرار أو السياسة. ولذلك تثبت المادة وجود مؤشرات مباشرة على المشاركة والفاعلية، لكنها لا تثبت بالقوة نفسها مقدار تحول هذه المشاركة إلى تأثير فعلي في صنع القرار.

العدالة المؤسسية: من القاعدة إلى أثرها

يربط هذا البعد بين القاعدة القانونية والنتائج المترتبة على تطبيقها. ويوفر القانون 2022/15، الذي سبق تحليل أحكامه، أساساً معيارياً لفحص صور التمييز المباشر وغير المباشر والمتعدد والمتقاطع. أما السؤال في هذا المستوى فيتعلق بما تضيفه الأدلة الإمبريقية إلى القاعدة القانونية.

ففي الدراسة المتعلقة بالسكان من أصل عربي، أفاد 47.5% من المشاركين بتعرضهم للتمييز في مجال واحد أو أكثر، واعتمدت الدراسة على 570 استبانة و19 مقابلة معمقة

³⁷ Laura Mijares Molina and Johanna Martine Lems, "Luchando contra la subalternidad: las reivindicaciones de la población musulmana en Madrid", p 109 ؛ Iván Medina and José Antonio Peña-Ramos, "Musulmanes y Política: Las comunidades islámicas como grupos de interés religioso", *Política y Sociedad*, 49, n.º 3, 2012, p. 591, DOI: 10.5209/rev_POSO.2012.v49.n3.41462.

و11 مجموعة تركيز³⁸. غير أن مجتمع الدراسة هو السكان من أصل عربي، ولذلك يمثل المصدر دليلاً سياقياً، ولا تسمح نتائجه بتحويل هذه النسبة إلى تقدير خاص بذوي الأصل المغربي أو بالمسلمين. وتؤكد بيانات OBERAXE الرسمية النسبة وحجم العينة وتعريف مجتمع الدراسة.

أما بخصوص السكن في مدريد وبرشلونة، فيضيف اختبار سوق الإيجار دليلاً عاماً على البيئة المؤسسية للسكن؛ فقد أظهر، في حدود تصميمه، أن 99% من الوكالات العقارية المشمولة قبلت في سنة 2024 ممارسات تمييزية اقترحها ملاك العقارات تجاه أشخاص أجانب³⁹. ويظل هذا دليلاً عاماً على سوق السكن والأشخاص ذوي الأصل الأجنبي في المدينتين محل الدراسة، لا تقديراً خاصاً بالمغاربة أو المسلمين، ولا تمثيلاً لجميع المدن الإسبانية.

وتتمثل النتيجة الأكثر انضباطاً في وجود أساس قانوني قوي لفحص العدالة المؤسسية، إلى جانب أدلة معتبرة على مخاطر تمييزية في بعض البيئات، مع محدودية الحكم على حجم هذه المخاطر بالنسبة إلى الفئتين المضمنتين تحديداً.

الاستقرار الرمزي للعضوية: بعد تفسيري يحتاج إلى قياس مباشر

ينقل الاستقرار الرمزي للعضوية التحليل من وجود الحق إلى كيفية عيش العضوية. فالسؤال لا يقتصر على ما إذا كان المسلم يستطيع قانوناً ممارسة دينه، أو ما إذا كان

³⁸ Observatorio Español del Racismo y la Xenofobia, “Un 47,5% de la población de origen árabe se ha sentido discriminada en la vivienda, la sanidad, la educación, el empleo o la tecnología en España”, 20 de enero de 2025.

³⁹ Observatorio Español del Racismo y la Xenofobia, “Estudio de Provivienda: La discriminación en el mercado del alquiler está limitando el acceso a la vivienda de las personas migrantes”, 7 de abril de 2025.

المواطن ذو الأصل المغربي يحمل الجنسية الإسبانية، وإنما يمتد إلى مدى استقرار شرعية عضويته بحيث لا يضطر بصورة متكررة إلى إثبات ولائه على نحو استثنائي أو إلى إخفاء اختلاف مشروع تفادياً لكلفة اجتماعية أو مهنية.

وتساعد الدراسات النوعية المتعلقة بالهوية والانتماء على كشف بعض آليات هذه الخبرة. كما توفر تقارير وزارة الداخلية عن جرائم ووقائع الكراهية المسجلة رسمياً معلومات عن جانب من البيئة التي تحدث فيها؛ وقد سجل تقرير سنة 2025 ما مجموعه 2,417 جريمة ومخالفة وواقعة كراهية حققت فيها قوات الأمن، مع ارتفاع ملحوظ في الوقائع المصنفة ضمن الإسلاموفوبيا⁴⁰. غير أن هذه البيانات تتعلق بالوقائع المعروفة والمسجلة رسمياً، ولا يجوز معاملتها بوصفها قياساً للحجم الاجتماعي الكامل للظاهرة.

ويبين بارومتر الدين والمعتقدات في إسبانيا 2025 BREC مستوى عاماً آخر لفحص الهوية والمعتقدات والحرية الدينية والمواقف من التنوع⁴¹. غير أن طبيعته الوطنية العامة لا تجعله بديلاً عن الأدلة التي تعرف المسلمين مباشرة حين يتعلق الادعاء بخبرتهم الخاصة. وهذا متسق مع الغرض الرسمي للبارومتر، المتمثل في دراسة علاقة المجتمع الإسباني بالدين والمعتقدات، ووضع الحرية الدينية، والموقف من دور الدولة في ضمانها. ومع ذلك، لا يمكن اشتقاق مستوى الاستقرار الرمزي للعضوية مباشرة من عدد وقائع الكراهية المسجلة، ولا من وجود قانون للمساواة، ولا من بارومتر عام أو دراسة نوعية منفردة. ويظل هذا البعد في حاجة إلى دراسات مباشرة تستخدم أدوات كمية ونوعية مصممة خصيصاً لفحص الخبرة الرمزية للعضوية.

⁴⁰ Ministerio del Interior, *Informe sobre la evolución de los delitos e incidentes de odio en España 2025*, Madrid, 2026.

⁴¹ Observatorio del Pluralismo Religioso en España, *Barómetro sobre Religión y Creencias en España (BREC): Informe de resultados 2025*, Fundación Pluralismo y Convivencia, Madrid, 2025.

قابلية المجتمع للتحويل: من تغير السياسة إلى تغير المجتمع

يمثل هذا البعد الفرق الأوضح بين الانتماء المتبادل والنماذج التي تجعل التكيف مطلوباً أساساً من الفرد. فالسؤال لا يتعلق فقط بما إذا كان الفرد يتعلم اللغة ويلتزم بالقانون ويكتسب أدوات المشاركة، وإنما كذلك بقدرة السياسات والمؤسسات نفسها على التعلم ومراجعة القواعد والممارسات مع تحول المجتمع.

وتظهر الحالة الإسبانية مؤشرات على هذا التحول في المستوى القانوني والسياساتي والمؤسسي، من تعزيز لغة المواطنة ومناهضة العنصرية وتطوير أدوات المتابعة، إلى توسيع الحماية من التمييز ومأسسة جانب من الحقوق الإسلامية. وتضيف الدراسات المحلية مادة تسمح بفحص انتقال بعض هذه التحولات إلى مستوى التنفيذ؛ إذ يحلل لوبيث بارغادوس برنامج بلدية برشلونة لمواجهة الإسلاموفوبيا وإنجازاته وحدوده، بينما يحلل سالغيرو احتياجات ومطالب المجتمعات المسلمة المتعلقة بالمقابر من خلال ثلاث حالات، وما تكشفه من تفاعل بين المطالب الدينية والتنظيم الحضري والفاعلين المؤسسيين⁴². غير أن هذه المؤشرات لا تثبت وقوع تحول مماثل بالدرجة نفسها في جميع الأقاليم والمؤسسات أو في المجتمع ككل. ولذلك تسمح الأدلة بحكم متوسط القوة على التحول السياساتي والمؤسسي، بينما يظل مدى التحول المجتمعي الواسع غير قابل للحسم بالمتن الحالي.

⁴² Alberto López Bargados, "Barcelona, ¿ciudad islamófoba? Variaciones sobre las políticas seculares y el 'problema musulmán'", *Revista de Estudios Internacionales Mediterráneos*, n.º 24, 2018, p 89, DOI: 10.15366/reim2018.24.006؛ Óscar Salguero, "Cementerios musulmanes y derecho a la ciudad: necesidades y demandas de las comunidades musulmanas en España", p 323.

يكشف فحص الأبعاد الخمسة تفاوتاً بين مستويات العضوية أكثر مما ينتج حكماً ثنائياً على الحالة الإسبانية. فالبنية القانونية والسياسية أوضح في الاعتراف والمساواة مما تسمح الأدلة بإثباته في الخبرة الاجتماعية؛ وتوجد أدلة على المشاركة والفاعلية من دون إمكان قياس أثرهما في القرار بالقوة نفسها؛ ويوفر قانون المساواة أساساً قوياً لفحص العدالة المؤسسية، بينما تظل الأدلة المباشرة الخاصة بذوي الأصل المغربي والمسلمين أقل اتساعاً. أما الاستقرار الرمزي للعضوية فهو أكثر الأبعاد حاجة إلى بيانات أصلية مباشرة، في حين تظهر قابلية التحول بصورة أوضح في السياسات والمؤسسات منها في المجتمع ككل.

وبذلك لا يفضي الفحص إلى القول إن إسبانيا انتقلت ببساطة "من الاندماج إلى الانتماء المتبادل"، وإنما إلى نتيجة أدق: تتحرك عناصر من البنية القانونية والسياسية في اتجاه عضوية أكثر علائقية، لكن قوة الدليل على هذا التحول وعمقه تختلف بين الاعتراف والمشاركة والعدالة المؤسسية والاستقرار الرمزي للعضوية والتحول المجتمعي.

سادساً: مناقشة النتائج وإعادة توزيع مسؤولية الاندماج

لا تكمن الدلالة النظرية للنتائج في ترتيب الأبعاد الخمسة بحسب درجة تحققها، وإنما فيما تكشفه مجتمعة عن حدود بناء سؤال الاندماج حول الفرد وحده. فالتحليل السابق يبين أن وجود الحقوق أو اكتساب الجنسية لا يسمحان ألياً باستنتاج المشاركة المؤثرة أو العدالة المؤسسية أو الاستقرار الرمزي للعضوية أو تحول المجتمع. ومن هذه النتيجة تتفرع أربع دلالات نظرية.

تغيير وحدة التحليل: من قياس المهاجر إلى تحليل علاقة العضوية

تتمثل الدلالة الأولى في أن الانتقال من الاندماج إلى الانتماء المتبادل لا يعني استبدال مصطلح بآخر، وإنما تغيير وحدة التحليل. فاللغة والعمل والتعليم والشبكات والإقامة والجنسية تظل عناصر أساسية، لكنها لا تكفي ما لم تدخل القواعد والمؤسسات وعلاقات الاعتراف وشروط استعمال الحقوق في مجال الفحص.

ومن ثم، لا يستبدل إطار الانتماء المتبادل "المهاجر" بـ "المجتمع" بوصف كل منهما وحدة متجانسة، وإنما يجعل وحدة التحليل علاقة العضوية نفسها: القاعدة القانونية، وآلية تنفيذها، وتوزيع الموارد، وإمكان المشاركة، وعلاقات الاعتراف، والحدود التي تجعل عضوية بعض الأفراد مفترضة بينما تظل عضوية آخرين موضع إثبات متجدد.

المسؤولية المشتركة غير المتساوية: من التبادل الخطابي إلى عدم تماثل القوة

تتمثل الدلالة الثانية في أن وصف الاندماج بأنه "عملية ثنائية الاتجاه" يظل ناقصا إذا تجاهل عدم تماثل القدرة على إنتاج شروط العضوية. فللفرد مسؤوليات فعلية تتصل باحترام القانون وحقوق الآخرين واكتساب الأدوات اللازمة للمشاركة، لكن الدولة والمؤسسات والفاعلين القادرين على صياغة القواعد وتوزيع الموارد لا يشغلون موقع القوة نفسه.

ومن ثم، تكون مسؤولية بناء العضوية مشتركة ولكنها غير متساوية، ويتناسب مقدارها مع القدرة على إنتاج النتائج أو تعديلها. فحين يطلب من الفرد إثبات "جهد الاندماج"، يصبح من المشروع فحص توافر البرامج وإمكان الوصول إليها وعدالة الإجراءات. وحين يطلب من المواطن المسلم احترام المجال الدستوري المشترك، يصبح من المشروع في المقابل فحص ما إذا كان اختلافه الديني المشروع يفرض عليه تكلفة إضافية في ممارسة عضويته.

من المواطنة الرسمية إلى إنتاج المجتمع المشترك

تتمثل الدلالة الثالثة في ضرورة التمييز بين المواطنة بوصفها وضعاً قانونياً، والعضوية بوصفها إمكاناً للمشاركة في إنتاج المجال المشترك. ولا ينتقص هذا التمييز من مركزية الجنسية، وإنما يمنع التعامل معها بوصفها نهاية تفسيرية لمسار الانتماء. فعندما يصبح الشخص إسباني الجنسية، لا يعود من الدقة العلمية إخضاع وجوده كله لمقياس صمم أساساً لفحص "اندماج الأجانب". وحين يعترف النظام القانوني الإسباني بالإسلام وبحقوق ممارسيه، ينتقل السؤال من مجرد شرعية الوجود إلى شروط ممارسة المسلمين عضويتهم بوصفهم مواطنين وفاعلين. ومن ثم، لا يكون السؤال العلمي ما إذا كانت المحافظة على الخصوصية تؤدي بذاتها إلى الاندماج أو العزلة، وإنما ما نوع العلاقة التي تربط الاختلاف المشروع بالمجال المشترك؟ وما مقدار قدرة الأعضاء المختلفين على المشاركة في إنتاج مؤسساته وممارساته؟

القيمة المضافة والحدود القابلة للنقل

تتمثل الدلالة الرابعة في أن مفهوم الانتماء المتبادل لا ينافس المواطنة أو التعددية أو الاعتراف أو نماذج الاندماج متعددة الأبعاد، ولا يقترح الاستغناء عنها، وإنما يصل بين مستويات كثيراً ما تدرس منفصلة. فمن المواطنة يستفيد من مركزية المساواة في الحقوق، ومن نقد الاندماج من ضرورة إخضاع المؤسسات للتحليل، ومن مقاربات الانتماء والاعتراف من أهمية الحدود الرمزية وشرعية الاختلاف. ويمكن تلخيص منطق التشغيل في السلسلة الآتية:

الحق ← إمكان استعماله ← أثر المشاركة ← الخبرة الرمزية ← قابلية المؤسسة للتحويل.

ويظهر الفحص أن القيمة التفسيرية للإطار لا تعتمد على تحقق أبعاده بدرجة واحدة؛ بل إن التفاوت بينها يمثل نتيجة تحليلية في ذاته، لأنه يساعد على تحديد موضع الفجوة بدل الاكتفاء بالحكم على الاندماج بالنجاح أو الفشل.

غير أن هذه القيمة تقتزن بقيود واضحة: فالإطار ليس مقياسا كميا مركبا، ولا تتساوى قوة الأدلة بين أبعاده، ويحتاج الاستقرار الرمزي للعضوية والمشاركة المؤثرة إلى دراسات مباشرة أكثر اتساعا، كما يفرض الحكم متعدد المستويات الحذر من نقل الحكم الوطني إلى جميع الأقاليم والبلديات.

أما قابلية الإطار للنقل إلى حالات أوروبية أخرى فهي قابلية تحليلية مشروطة، لا تعميما لنتائج الحالة الإسبانية. ويمكن استعمال الأسئلة الخمسة في حالات أخرى، بشرط إعادة بناء العلاقة الخاصة بكل حالة بين الجنسية والتنظيم الديني والهجرة والحكم المحلي والذاكرة التاريخية. وبذلك يكون العنصر الأكثر قابلية للنقل هو طريقة بناء السؤال وترتيب الأدلة، لا النتيجة الخاصة بإسبانيا، ولا توصيف "مجتمع هجرة انتقالي" بوصفه حكما جاهزا للتعميم.

خاتمة

سعت هذه الدراسة إلى الإجابة عن سؤال مدى قدرة البنية القانونية والسياسية في إسبانيا على تجاوز إدماج الأجانب في مجتمع يفترض اكتماله سلفا، نحو بناء عضوية علائقية تقوم على "الانتماء المتبادل". وتبين نتائج التحليل أن عناصر معتبرة من هذا التحول تظهر على المستوى القانوني والسياسي، بينما لا تسمح الأدلة بإثبات تحققها

بالقوة نفسها على مستويات التنفيذ والمشاركة والخبرة الاجتماعية والرمزية. فقد تطورت الأطر الإسبانية باتجاه المواطنة والمساواة ومناهضة التمييز والاعتراف بالتنوع الديني، في حين تكشف المادة المدروسة تفاوتاً بين قوة الاعتراف الرسمي وبين ما يمكن إثباته بشأن فاعلية المشاركة والعدالة المؤسسية والاستقرار الرمزي للعضوية وقابلية المؤسسات والمجتمع للتحول.

وتتمثل الخلاصة النظرية الرئيسة في أن مفهوم الاندماج يصبح أقل قدرة على تفسير العضوية داخل مجتمعات الهجرة حين يبقى الفرد المهاجر وحدة التحليل الأساسية. فالتجنس وتعاقب الأجيال وتجذر المؤسسات الدينية والثقافية ووجود مواطنين متعددي الأصول تنقل السؤال من مقدار تكيف الفرد إلى نوعية العلاقات والقواعد والمؤسسات التي تنتج العضوية. ومن هنا يقترح المقال "الانتماء المتبادل" إطاراً تحليلياً وتقويمياً يقوم على خمسة أبعاد مترابطة: الاعتراف المتكافئ، والمشاركة المؤثرة، والعدالة المؤسسية، والاستقرار الرمزي للعضوية، وقابلية المجتمع للتحول، من دون افتراض تماثل الفاعلين في القوة أو المسؤولية.

وفي ضوء هذه النتائج، تقترح الدراسة، في حدود المادة التي فحصتها، توصيف إسبانيا بأنها "مجتمع هجرة انتقالي". ويقصد بذلك مجتمعا أصبحت الهجرة والتجنس وتعدد الأصول عناصر بنيوية في تكوينه، وانتقلت أطره القانونية والسياسية بدرجة معتبرة نحو المواطنة والمساواة والاعتراف بالتنوع، بينما لا تتقدم مستويات العضوية المؤسسية والاجتماعية والرمزية بالسرعة نفسها. ولا يحيل هذا الوصف إلى مرحلة خطية ستنتهي حتماً إلى نموذج محدد، ولا إلى حكم مقارنة على موقع إسبانيا بين المجتمعات الأوروبية، وإنما يصف التفاوت بين رسوخ التحول الديمغرافي والقانوني والسياسي من جهة، وبين ما تسمح الأدلة بإثباته على مستويات العضوية الأخرى من جهة ثانية.

وتفرض طبيعة الدراسة حدودا ينبغي استحضارها عند تفسير نتائجها. فهي دراسة حالة وثائقية تحليلية لا تعتمد مسحا ميدانيا أصليا، ولا تمثل الأدلة المباشرة المتاحة لجميع ذوي الأصل المغربي أو المسلمين في إسبانيا. كما أن بعض أدلة التمييز المستخدمة سياقية، تتعلق بذوي الأصل العربي أو عامة تتعلق بالمهاجرين، ولذلك لا يجوز تحويلها إلى تقديرات خاصة بالمغاربة أو المسلمين. ويضاف إلى ذلك أن تعدد مستويات الحكم يجعل الانتقال من الأطر الوطنية إلى الممارسات الإقليمية والبلدية مجالا يحتاج إلى دراسات مقارنة مستقلة.

وتفتح النتائج خمسة اتجاهات للبحث والتطوير السياساتي: توسيع الدراسات المباشرة التي تفصل منهجيا بين الجنسية والأصل والهوية الدينية؛ وإجراء مقارنات بين الأقاليم والبلديات في تطبيق حقوق المساواة والتنوع الديني والسكن والتعليم والمشاركة؛ وتطوير مؤشرات للمشاركة المؤثرة لا تكتفي بقياس الحضور أو الاستشارة، بل تفحص مقدار انتقال المشاركة إلى القرار؛ وإدماج الاستقرار الرمزي للعضوية وفعالية الانتصاف ضمن أدوات تقويم السياسات باستخدام بيانات كمية ونوعية أصلية؛ وفحص السبل التي تتيح للمواطنين متعددي الأصول والمسلمين الإسهام في إنتاج السياسات والمناهج والسرديات والمؤسسات المشتركة بوصفهم فاعلين في بناء المجتمع.

وبذلك لا تدعو الدراسة إلى التخلي عن مفهوم الاندماج، وإنما إلى إعادة وضعه داخل تصور أوسع للعضوية. فالسؤال الذي تطرحه مجتمعات الهجرة المعاصرة لم يعد مقتصرًا على: كيف يندمج القادمون في المجتمع؟ بل أصبح أيضا: كيف تُبنى المؤسسات والعلاقات والقواعد بحيث يستطيع مختلف أعضاء المجتمع أن ينتموا إليه، ويشاركوا فيه، ويسهموا بصورة متكافئة في تشكيل مجاله المشترك؟

لائحة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر القانونية والرسمية والمؤسسية الإسبانية

- Castro Jover, Adoración, and Maite Uriarte Ricote. *La situación urbanística de los lugares de culto*. Fundación Pluralismo y Convivencia, 2021.
- España. *Ley 15/2022, de 12 de julio, integral para la igualdad de trato y la no discriminación*. Boletín Oficial del Estado, no. 167, 13 July 2022.
- España. *Ley 26/1992, de 10 de noviembre, por la que se aprueba el Acuerdo de Cooperación del Estado con la Comisión Islámica de España*. Boletín Oficial del Estado, no. 272, 12 Nov. 1992.
- España. *Ley Orgánica 4/2000, de 11 de enero, sobre derechos y libertades de los extranjeros en España y su integración social*. Boletín Oficial del Estado, no. 10, 12 Jan. 2000.
- España. *Real Decreto 1155/2024, de 19 de noviembre, por el que se aprueba el Reglamento de la Ley Orgánica 4/2000, de 11 de enero, sobre derechos y libertades de los extranjeros en España y su integración social*. Boletín Oficial del Estado, 20 Nov. 2024.
- España. *Real Decreto 316/2026, de 14 de abril, por el que se modifica el Real Decreto 1155/2024, de 19 de noviembre, por el que se aprueba el Reglamento de la Ley Orgánica 4/2000, de 11 de enero, sobre derechos y libertades de los extranjeros en España y su integración social*. Boletín Oficial del Estado, no. 92, 15 Apr. 2026.
- Instituto Nacional de Estadística. “Estadística Continua de Población (ECP). 1 de abril de 2026. Datos provisionales.” *Instituto Nacional de Estadística*, 7 May 2026.
- Instituto Nacional de Estadística. “Estadística de Adquisiciones de Nacionalidad Española de Residentes. Año 2025.” *Instituto Nacional de Estadística*, 28 May 2026.

- Ministerio de Inclusión, Seguridad Social y Migraciones. *Marco Estratégico de Ciudadanía e Inclusión contra el Racismo y la Xenofobia (2023–2027)*. 2023.
- Ministerio del Interior. *Informe sobre la evolución de los delitos e incidentes de odio en España 2025*. 2026.
- Observatorio del Pluralismo Religioso en España. *Barómetro sobre Religión y Creencias en España (BREC): Informe de resultados 2025*. Fundación Pluralismo y Convivencia, 2025.
- Observatorio Español del Racismo y la Xenofobia. “Estudio de Provivienda: La discriminación en el mercado del alquiler está limitando el acceso a la vivienda de las personas migrantes.” 7 Apr. 2025.
- Observatorio Español del Racismo y la Xenofobia. “Panel de indicadores de seguimiento del Marco Estratégico de Ciudadanía e Inclusión contra el Racismo y la Xenofobia.” 24 Feb. 2025.
- Observatorio Español del Racismo y la Xenofobia. “Un 47,5% de la población de origen árabe se ha sentido discriminada en la vivienda, la sanidad, la educación, el empleo o la tecnología en España.” 20 Jan. 2025.
- Olmedo, José Daniel, coordinator. *Conviv@ula: ¿Preparados para lo diverso? Escuela, factor religioso y gestión de la diversidad*. Fundación Pluralismo y Convivencia, 2022.

ثانياً: المراجع العربية

- بولعوالي، التجاني. "مسألة المواطنة بين الإسلام والغرب: مقارنة للجذور والمعنى والتمثيلات". *دورية نماء لعلوم الوحي والدراسات الإنسانية*، ع. 12، 2023، ص. 56–41. DOI: 10.59151/vi12.96.
- حصاحص، محمد. "الإسلام الأوروبي: من الفهم إلى المفهوم". *أوراق نماء*، ع. 92، مركز نماء للبحوث والدراسات، 21 مارس 2016، ص. 1–17.

ثالثا: المراجع باللغة الإسبانية

- Cachón Rodríguez, Lorenzo. “La integración de y con los inmigrantes en España.” *Política y Sociedad*, vol. 45, no. 1, 2008, pp. 205–235.
- Coller, Xavier. *Estudio de casos*. 2nd ed., Centro de Investigaciones Sociológicas, 2005.
- Girós Calpe, Roser, et al. “La enseñanza comunitaria del árabe y la educación islámica en la diáspora marroquí: prácticas urbanas cotidianas e inclusión.” *Migraciones*, no. 65, 2025, pp. 1–24. <https://doi.org/10.14422/mig.21992.012>.
- Lems, Johanna M. “Los musulmanes y la esfera pública. Transformaciones en la España del siglo XXI.” *Revista Internacional de Sociología*, vol. 78, no. 3, 2020, e165. <https://doi.org/10.3989/ris.2020.78.3.20.001>.
- López Bargados, Alberto. “Barcelona, ¿ciudad islamófoba? Variaciones sobre las políticas seculares y el ‘problema musulmán’.” *Revista de Estudios Internacionales Mediterráneos*, no. 24, 2018, pp. 89–108. <https://doi.org/10.15366/reim2018.24.006>.
- Martín Corrales, Eloy. “Maurofobia/islamofobia y maurofilia/islamofilia en la España del siglo XXI.” *Revista CIDOB d’Afers Internacionals*, nos. 66–67, 2004, pp. 39–51.
- Medina, Iván, and José Antonio Peña-Ramos. “Musulmanes y Política: Las comunidades islámicas como grupos de interés religioso.” *Política y Sociedad*, vol. 49, no. 3, 2012, pp. 591–608. https://doi.org/10.5209/rev_POSO.2012.v49.n3.41462.
- Mijares Molina, Laura, and Johanna Martine Lems. “Luchando contra la subalternidad: las reivindicaciones de la población musulmana en Madrid.” *Revista de Estudios Internacionales Mediterráneos*, no. 24, 2018, pp. 109–128. <https://doi.org/10.15366/reim2018.24.007>.
- Salguero, Óscar. “Cementerios musulmanes y derecho a la ciudad: necesidades y demandas de las comunidades musulmanas en España.”

Revista del Museo de Antropología, vol. 16, no. 3, 2023, pp. 323–334.
<https://doi.org/10.31048/1852.4826.v16.n2.41817>.

- Tarrés, Sol, and Javier Rosón. “¿Musulmanes o inmigrantes? La institucionalización del islam en España (1860–1992).” *Revista CIDOB d’Afers Internacionals*, no. 115, 2017, pp. 165–188.
<https://doi.org/10.24241/rcai.2017.115.1.165>.
- Téllez Delgado, Virtudes. “Somos ‘ciudadanos musulmanes españoles’: posibilidades de conciliar la ciudadanía española y la religiosidad islámica.” *La alteridad imaginada: el pánico moral y la construcción de lo musulmán en España y Francia*, edited by Ángeles Ramírez, Bellaterra, 2014, pp. 219–242.

رابعاً: المراجع باللغة الإنجليزية

- Boulaouali, Tijani. “The Moroccan and Muslim Diaspora in Europe: Shifting from the Context of Migration to the Context of Citizenship.” *The Moroccan Diasporic and Transnational Experiences: Space, Media, and Narratives*, edited by Abdelaziz El Bakkali and Tayeb Ghourdou, Cambridge Scholars Publishing, 2026, pp. 22–44.
- Klarenbeek, Lea M. “Reconceptualising ‘Integration as a Two-Way Process.’” *Migration Studies*, vol. 9, no. 3, 2021, pp. 902–921.
<https://doi.org/10.1093/migration/mnz033>.
- McKowen, Kelly, and John Borneman, editors. *Digesting Difference: Migrant Incorporation and Mutual Belonging in Europe*. Palgrave Macmillan, 2020. <https://doi.org/10.1007/978-3-030-49598-5>.
- Schinkel, Willem. “Against ‘Immigrant Integration’: For an End to Neocolonial Knowledge Production.” *Comparative Migration Studies*, vol. 6, 2018, article 31. <https://doi.org/10.1186/s40878-018-0095-1>.
- Wimmer, Andreas, and Nina Glick Schiller. “Methodological Nationalism and Beyond: Nation-State Building, Migration and the Social Sciences.” *Global Networks*, vol. 2, no. 4, 2002, pp. 301–334.
<https://doi.org/10.1111/1471-0374.00043>.

- Yuval-Davis, Nira. "Belonging and the Politics of Belonging." *Patterns of Prejudice*, vol. 40, no. 3, 2006, pp. 197–214. <https://doi.org/10.1080/00313220600769331>.
- Zapata-Barrero, Ricard. "Interculturalism in the Post-Multicultural Debate: A Defence." *Comparative Migration Studies*, vol. 5, 2017, article 14. <https://doi.org/10.1186/s40878-017-0057-z>.
- Zapata-Barrero, Ricard, and Fethi Mansouri. "A Multi-scale Approach to Interculturalism: From Globalised Politics to Localised Policy and Practice." *Journal of International Migration and Integration*, vol. 23, 2022, pp. 775–795. <https://doi.org/10.1007/s12134-021-00846-w>.